الأمم المتحدة S/2016/452

مجلس الأمن

Distr.: General
16 May 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٧٣ (٢٠١٦) المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦. ويتناول التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد، ويستعرض الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريري المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ (S/2016/182).

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

٢ - واصلت الجهات الفاعلة السياسية الليبية إحراز التقدم، رغم بعض التأخير، في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الذي وُقع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في الصخيرات بالمغرب. ورُكزت جهود الأمم المتحدة على دعم تلك الجهود المبذولة في مجال التنفيذ. وفي خطوة مهمة أولى صوب تسليم السلطة التنفيذية بصورة سلمية ومنظمة، نصب مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني نفسه في طرابلس في ٣٠ آذار/مارس. ودلت الحالة الأمنية الهادئة نسبيا، وكذلك بيانات التأييد الصادرة من المجالس البلدية في منطقة طرابلس الكبرى وجهات معنية أخرى، على تأييد شعبي واسع النطاق لقدوم المجلس. وطلب مجلس الرئاسة من الأمم المتحدة التعجيل بإرساء وجود لها في طرابلس وشجع الدول الأعضاء على إعادة إيفاد البعثات الدبلوماسية دعما للعملية السياسية. وواصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دعم الجهود التي يبذلها أعضاء مجلس النواب لإجراء تصويت رسمي على تشكيلة حكومة الوفاق الوطني المقترحة وتعديل الإعلان الدستوري، وفقا للاتفاق السياسي الليبي.

16-07572 (A) 190516 230516

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - غير أنه ظل يلزم القيام بأعمال هامة لتوسيع قاعدة الدعم من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، ودعم المؤسسات الانتقالية الجديدة في القيام بواجباتها. وعلى الرغم من الهدوء النسبي الذي ساد في طرابلس عقب وصول مجلس الرئاسة، ظل عدد من الجهات الفاعلة السياسية يعارض تنفيذ الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت الحالة الأمنية هشة في العاصمة وفي جميع أرجاء البلد على حد سواء. وانتقدت وصولَ مجلس الرئاسة قيادة المؤتمر الوطني العام وجهازه التنفيذي، الذي أصبح في عزلة متزايدة عقب الخطوة التي اتخذتها أغلبية أعضاء المؤتمر في ٥ نيسان/أبريل من أجل تشكيل مجلس الدولة. وفي الوقت نفسه، قامت العناصر المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بمحاولات جديدة لتوسيع نطاق سيطرتها، وساهم النزاع المسلح في بنغازي وفي أماكن أخرى في تفاقم محنة السكان المدنيين.

تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي

٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مجلس الرئاسة والجهات المعنية السياسية جهودهم الرامية إلى تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، بما في ذلك السعي إلى إنشاء حكومة وفاق وطني مدعومة بترتيبات أمنية، وذلك من أجل إنهاء النزاع المسلح وتوحيد الهياكل الإدارية المشتتة. وفي الأسابيع التي تلت جلسة مجلس النواب المعقودة في ٢٣ شباط/فبراير التي لم تفض إلى التصويت على مجلس الوزراء المقترح لحكومة الوفاق الوطني، مما أدى إلى توقيع الأعضاء على بيان يدعم ذلك المجلس، لم يتمكن مجلس النواب من استيفاء النصاب القانوني اللازم لعقد جلسة جديدة. وبالتالي، يسرت الأمم المتحدة عقد اجتماع لأعضاء الحوار السياسي الليبي في تونس العاصمة في ١٠ آذار/مارس. وأكد أعضاء الحوار الاختصاص الأساسي لمجلس النواب بإقرار حكومة الوفاق الوطني المقترحة، ودعوا المجلس إلى الوفاء بمسؤولياته في ما يتعلق بتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وفي الوقت نفسه، حث أعضاء الحوار مجلس الرئاسة على الإسراع ببدء العمل من طرابلس، ودعوا جميع الهيئات العامة، بما في ذلك المؤسسات المالية، إلى وضع جميع الترتيبات اللازمة لتسليم السلطة التنفيذية على الفور وبشكل منظم وسلمي.

٥ - وأعلنت رئاسة المجلس في وقت لاحق في ١٢ آذار/مارس أنها ستشرع في أعمال حكومة الوفاق الوطني. ووصل إلى طرابلس في ٣٠ آذار/مارس عن طريق البحر سبعة من أعضاء مجلس الرئاسة التسعة. وقد يسرت وصولهم اللجنة الأمنية المؤقتة، التي وضعت ترتيبات أمنية تنطوي على قوات من الجيش والبحرية والشرطة وأجرت اتصالات مع الجماعات المسلحة. وقدمت البعثة الدعم الاستشاري إلى اللجنة ومجلس الرئاسة في هذا الصدد.

٦ - وبعد التمركز مؤقتا في القاعدة البحرية في وسط طرابلس، شرع مجلس الرئاسة في الاجتماع بعدد المعنيين، بمن فيهم ممثلو البلديات والمؤسسات العامة والمجتمع المدني، وفي إصدار القرارات التنفيذية. وفي ٣ نيسان/أبريل، أصدر مجلس الرئاسة قرارات بشأن الرقابة على مالية الدولة، فقرر تجميد حسابات الكيانات العامة مؤقتا، وإنشاء لجنة للإشراف على تخصيص الأموال. واجتمع ممثلي الخاص لليبيا بمجلس الرئاسة في طرابلس في ٥ و ١٧ نيسان/أبريل لمناقشة الخيارات والأولويات المتعلقة بالدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى العملية الانتقالية المستأنفة.

٧ - وواصلت البعثة العمل مع قيادة مجلس النواب وأعضائه من أجل عقد دورة للمجلس لإقرار حكومة الوفاق الوطني رسميا وتعديل الإعلان الدستوري. وعقب محاولات فاشلة لعقد دورة في طبرق في ١٨ و ١٩ و ٢١ نيسان/أبريل، لجأ أعضاء مجلس النواب الذين ساندوا حكومة الوفاق الوطني إلى توقيع بيان يؤيد مجلس الوزراء ويدعو إلى انعقاد مجلس النواب خارج طبرق كي تؤدي الحكومة القسم.

٨ - وفي الوقت نفسه، ظلت قيادة ''حكومة الإنقاذ الوطني'' المتمركزة في طرابلس تعارض قدوم مجلس الرئاسة، فأعلنت حالة الطوارئ قبل وصول المجلس إلى طرابلس وأصدرت في وقت لاحق بيانات متضاربة بشأن ما إذا كانت على استعداد لنقل السلطة. ومع ذلك، تولى مجلس الرئاسة الرقابة على العديد من الوزارات الحكومية. وبمعزل عن ذلك، أعلنت في ٢٩ آذار/مارس الحكومة المؤقتة المتمركزة في شرق البلد أنها لن تتنحى عن السلطة إلا بعد إقرار حكومة الوفاق الوطني رسميا من جانب مجلس النواب.

٩ - وفي الوقت نفسه، عقدت أغلبية من أعضاء المؤتمر الوطني العام في طرابلس اجتماعات استشارية في آذار/مارس بشأن إنشاء مجلس الدولة، الهيئة الرئيسية الثالثة المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي. وفي ٥ نيسان/أبريل، صوتوا على تعديل الإعلان الدستوري وأعادوا تنصيب أنفسهم بوصفهم مجلس الدولة. وانتقد أعضاء مجلس النواب الخطوة التي قام بها المؤتمر المتمثلة في اعتماد تعديل الإعلان الدستوري، بوصف ذلك تعديا على اختصاصاتهم، وشككوا في مشروعية انعقاد مجلس الدولة.

المشاركة الإقليمية والدولية

١٠ - ظلت البلدان المجاورة تؤدي دورا مهما في دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وحضر ممثلي الخاص اجتماع وزراء خارجية البلدان المجاورة لليبيا المعقود في تونس في ٢٢ آذار/مارس. ورحبت البلدان المجاورة بمشاركة رئاسة المجلس بوصفها ممثل ليبيا في

الاجتماع. وفي ٢٤ آذار/مارس، حضر ممثلي الخاص الاجتماع الخامس لوزراء الدفاع في دول تجمع الساحل والصحراء، المعقود في مصر. وقد أتاح هذا الاجتماع فرصة للنظر في الجوانب الأمنية الإقليمية لعدم الاستقرار السائد في ليبيا.

١١ - وظلت المشاركة الإقليمية والدولية الواسعة النطاق توفر دعما بالغ الأهمية للعملية السياسية. وواصل ممثلي الخاص العمل عن كثب مع ممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وساعد هذا التعاون على ضمان تقديم دعم منسق وموحد من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.

الحالة في الغرب

١٢ - ظلت الحالة الأمنية في العاصمة وضواحيها هادئة إلى حد كبير بعد وصول مجلس الرئاسة إلى طرابلس. واتخذ مجلس الرئاسة من القاعدة البحرية في وسط مدينة طرابلس مقرا مؤقتا له، تحت حماية الجيش الليبي ووحدات الشرطة بقيادة اللجنة الأمنية المؤقتة، فضلا عن حماية جماعات مسلحة تابعة اسميا لوزارة الداخلية. غير أنه وقعت بضع اشتباكات طفيفة بين قوات الأمن وجماعات مسلحة معارضة. ففي حادث من هذه الحوادث يوم وصول مجلس الرئاسة، احتل لفترة وجيزة أفراد إحدى المجموعات ساحة الشهداء في وسط طرابلس، ولكنهم سرعان ما انسحبوا عندما واجهتهم القوات الموالية لمجلس الرئاسة. وفي ٣ نيسان/أبريل، اندلعت اشتباكات حول مكاتب محطة النبأ التلفزيونية، وهي من المنافذ الإعلامية التي تعتبر إلى حد كبير معارضة للاتفاق السياسي الليبي.

١٣ - وعلى الرغم من الهدوء النسبي، استمرت التوترات في العاصمة. وظلت طرابلس خاضعة لسيطرة ما يزيد على ٤٠ جماعة من الجماعات المسلحة المتناحرة الآتية من العاصمة والمدن والمناطق المجاورة. وفي ٢٨ آذار/مارس، اندلعت اشتباكات في حي قرجي في طرابلس بين جماعة مسلحة محلية والقوة الوطنية المتنقلة التي يهيمن عليها الأمازيغ بعد مقتل أحد أفرادها. وفي ١٦ نيسان/أبريل، أسفر عن مقتل اثنين من أفراد القوة الوطنية المتنقلة اشتباك لاحق شاركت فيه أيضا هذه القوة، وقع في وسط طرابلس بالقرب من منزل أحد أعضاء مجلس الرئاسة.

١٤ - ورغم أن الحالة الأمنية في المنطقة الغربية الكبرى ظلت هشة، فإن الترتيبات المحلية لوقف إطلاق النار كانت مرنة بما فيه الكافية لمنع وقوع تصعيد في الحوادث. ومع ذلك، في ٢٣ آذار/مارس، اندلع القتال بين جماعات مسلحة متناحرة من ورشافنة والزاوية، مما أدى

إلى مقتل ما لا يقل عن ١٥ شخصا. وبعد عدة أيام من الاشتباكات، توقف القتال بفضل وساطة قام بها شيوخ قبائل وجماعات مسلحة أخرى.

الحالة في الشرق

١٥ - استمرت المواجهات المسلحة في شرق ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي بنغازي، تصاعدت أعمال القتال بين القوات الموالية للواء خليفة حفتر ومجلس شورى ثوار بنغازي، وهو ائتلاف لجماعات إسلامية مسلحة وتنظيم الدولة الإسلامية. وفي ٢٠ شباط/فبراير، شن اللواء حفتر هجوما عسكريا جديدا هدفه المعلن هو إخراج مجلس الشورى وحلفائه من المدينة. وحققت في البداية القوات الموالية للواء حفتر مكاسب إقليمية كبيرة، إذ أخرجت مجلس الشورى وتنظيم الدولة الإسلامية من منطقتي وسط الليثي وشرقي بوعطني، وكذلك من معظم جنوبي حي الهواري. وكانت هذه هي أول مرة منذ أواخر عام ٢٠١٤ تحقق فيها قوات اللواء حفتر تقدما ملموسا على أرض الواقع، وساعدها على ذلك زيادة التجنيد وتوريد المزيد من الأسلحة والذخائر.

١٦ - وبعد ثلاثة أسابيع من الاشتباكات الكثيفة، خفت حدة القتال في بنغازي في منتصف آذار/مارس واستمر في مستوى أدنى. ورغم تكبد خسائر كبيرة، حافظ مجلس شورى ثوار بنغازي وحلفاؤه، بفضل التعزيزات الإضافية من الأسلحة والذخائر والمقاتلين التي حصل عليها عن طريق البحر من حلفائه في غرب ليبيا، على سيطرته على مواقعه في جنوبي قار يونس ومنطقتي القوارشة وقنفودة وفي شمالي منطقة صبري ودافع عن تلك المواقع. وتشكل منطقة شمالي صبري معقلا من معاقل تنظيم الدولة الإسلامية. وفي منتصف نيسان/أبريل، سيطرت قوات اللواء حفتر، بدعم من غارات جوية مستمرة، على مصنع الأسمنت الواقع في منطقة الهواري وعلى جامعة بنغازي في قار يونس، وهما موقعين كانا تحت سيطرة مجلس الشورى لمدة طويلة.

١٧ - وفي درنة، انسحب تنظيم الدولة الإسلامية من آخر مواقع له في الحي رقم ٤٠٠ وفي منطقة الفتائح جنوب المدينة عقب اشتباكات وقعت في منتصف نيسان/أبريل مع مجلس شورى مجاهدي درنة وعناصر الجيش الموالية له. وأعلن مجلس الشورى لاحقاً أنه لم يعد لتنظيم الدولة الإسلامية وجود في المدينة.

الحالة في الجنوب

١٨ - في أوباري، استمر تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، الذي أُبرم في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في قطر بين ممثلي قبيلتي الطوارق والتبو، من دون وقوع حوادث كبيرة خلال الفترة

المشمولة بالتقرير. ووفقاً لهذا الاتفاق، انسحبت كافة الجماعات المسلحة من المدينة وأُطلق سراح ٤٤ محتجزاً عقب عملية لتبادل السجناء. وأسهمت إعادة فتح مطار أوباري والمسار الرئيسي الذي يربط أوباري بالشمال الشرقي في تيسير تدفق السلع وتنقل الأشخاص، بالإضافة إلى تحقيق استقرار تدريجي للحالة بصفة عامة.

١٩ - وفي سبها، استمرت التوترات القبلية في التأثير على الحالة الأمنية عموماً، إذ جرى الإبلاغ عن اغتيالات انتقامية بين قبيلة أولاد سليمان من جهة، وقبيلتي القذاذفة والتبو من جهة أخرى.

٢٠ - وفي الكفرة بالجنوب الشرقي، أسهم في تحسن طفيف للحالة الأمنية رفع جزئي للحصار الذي تضربه الميليشيات المسلحة التابعة لأزوية على أحياء التبو.

وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل تنظيم الدولة الإسلامية بسط سيطرته على المنطقة الساحلية المحيطة بسرت في وسط ليبيا، وهو ما يعني سيطرته الفعلية على شريط بطول يناهز ٢٥٠ كيلومتراً. وواصل التنظيم بسط سيطرته أيضاً على منطقة صغيرة في بنغازي، ولكنها محاطة بقوات مناوئة. وفي الغرب، أُضعف شوكة التنظيم بعد أن فقد قاعدته الإقليمية الرئيسية في صبراتة. وفي الشرق، فقد التنظيم في درنة ما كان يُعتبر أول قاعدة له في ليبيا.

٢٢ - وجاءت هذه الضربة التي تلقاها تنظيم الدولة الإسلامية في صبراتة في أعقاب اشتباكات وقعت في أواخر شباط/فبراير بين مقاتليه وجماعات مسلحة وقوات أمن محلية، تسببت في اندلاعها عملية اعتقال محلية احتل بعدها التنظيم لفترة وجيزة مباني الشرطة والبلدية في وسط المدينة، مما أدى إلى مقتل ١٧ شخصاً. ومُني لاحقاً بالهزيمة مقاتلو التنظيم في المنطقة، المقدر عددهم بحوالي ٢٥٠، وكثير منهم يحملون الجنسية التونسية، بعد عدة أيام من الاقتتال. وخلال الاشتباكات، جرى تحرير اثنين من الرعايا الإيطاليين كانا رهينتين في يد التنظيم، بينما قُتل آخران.

٢٣ - وفي إطار جهود من الواضح أنها كانت ترمي إلى توطيد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على السكان المحليين، أُفيد بأن التنظيم فرض مجموعة من الأنظمة الجديدة، شملت مدفوعات ضريبية إضافية ودروساً دينية إجبارية على الذكور المتراوحة أعمارهم ما بين ٢٠ و ٥٠ عاماً. وواصل التنظيم أيضاً تنفيذ أحكام الإعدام والعقوبة البدنية القاسية.

٢٤ - وواصل تنظيم الدولة الإسلامية غاراته على المناطق المحاذية جنوباً وغرباً وشرقاً، انطلاقاً من قاعدتيه في سرت والنوفلية، سعياً إلى الغنائم والإيرادات وكذلك توسيع المنطقة الخاضعة

لسيطرته. ففي ٩ آذار/مارس، هاجم التنظيم نقطة تفتيش جنوب غريان، تقع على بعد نحو ٣٠٠ كيلومتر شرق سرت، واختطف أحد أفراد الشرطة. وأدى ذلك إلى وقوع اشتباكات مع جماعات مسلحة من قبيلتي الزنتان وأولاد أبي سيف، مما أسفر عن وقوع عدد من الخسائر. وفي ٩ آذار/مارس أيضاً، هاجم التنظيم نقطة تفتيش في أبو قرين، التي تقع على بعد حوالي ١١٠ كيلومترات جنوب مصراتة، مما أسفر عن مقتل أربعة من المقاتلين المصراتيين.

٢٥ - وبعيدا في اتجاه الشرق والجنوب، هاجم تنظيم الدولة الإسلامية في ١٤ آذار/مارس محطة السرير لتوليد الكهرباء القريبة من حقل النفط السرير، الذي يقع على بعد حوالي ٣٥٠ كيلومتراً جنوب أجدابيا، حيث اشتبك مع وحدات حرس المنشآت النفطية المحلية. وفي ٢ نيسان/أبريل، هاجم التنظيم حقل النفط البيضاء ٤٧، الواقع على بعد حوالي ٢٥٠ كيلومتراً جنوب رأس لانوف. وأسفرت أيام من الاقتتال مع القوات المحلية عن مقتل خمسة مقاتلين محليين وإصابة سبعة آخرين. وفي ٤ نيسان/أبريل، أغار تنظيم الدولة الإسلامية على نقطة تفتيش تقع على بعد حوالي ١٦٠ كيلومتراً جنوب سرت، مما أسفر عن مقتل جندي وإصابة اثنين. وفيما بعد، أعادت قوات محلية من سوكنة وهون بسط سيطرتها على المنطقة، وقتلت ستة من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية.

٢٦ - وواصلت القوات الليبية من مصراتة ضرباتها الجوية ضد أهداف تنظيم الدولة الإسلامية في سرت وحولها. ففي ٦ آذار/مارس، أُفيد بأن ما لا يقل عن ١٥ من مقاتلي التنظيم قُتلوا في ضربات جوية. وظلت قوات من مصراتة وغيرها من المدن في غرب ليبيا تسيطر على الطريق الرابطة بين مصراتة وودان، معيقة بذلك تقدم تنظيم الدولة الإسلامية غرباً وجنوباً، في حين واصل حرس المنشآت النفطية عرقلة توسع التنظيم شرقاً. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، اعترض حرس المنشآت النفطية مجموعة من مقاتلي التنظيم جنوب البريقة. وأسفرت الاشتباكات التي تلت ذلك عن خسائر في كلا الجانبين.

ثالثا - عملية صياغة الدستور

٢٧ - بعد النظر في عدد من التوصيات المقدمة عقب نشر أول مشروع للدستور في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وضعت لجنة تتكون من ١٢ عضواً، تابعة لجمعية صياغة الدستور، مشروع الدستور الثاني ونشرته في أوائل شباط/فبراير. وكما هو الحال مع المشروع الأول، تَبيّن أن الأحكام الرئيسية مثيرة للجدل وتعكس استمرار الخلافات فيما بين أعضاء جمعية صياغة الدستور. وتتعلق هذه الخلافات في المقام الأول بدور الغرفة الثانية

للبرلمان، وحقوق المرأة والأقليات، والعاصمة الوطنية، والانتخابات الرئاسية، والجهاز القضائي، واللامركزية، والحكم المحلي.

٢٨ - وسعياً لمساعدة الجمعية على إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق توافق في الآراء، استضافت حكومة عُمان بسخاء ٣٢ من أعضاء الجمعية البالغ مجموعهم ٥٦ عضواً، بمن فيهم ممثلو الأقليات، في معتكف في عقد في صلالة لمدة ثلاثة أسابيع ابتداءً من ١٨ آذار/مارس. وقدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في تنظيم المعتكف، وقدما خبرة دولية رفيعة المستوى لتيسير المناقشات. وقد قاطع ١١ عضواً من الجمعية المناقشات في عُمان، بعد أن أعربوا في وقت سابق عن اعتراضات على مشروعَي الدستور وعلى الطريقة التي تجري بها الجمعية عملها.

٢٩ - وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المعلقة فيما بين معظم الأعضاء الحاضرين في صلالة، بمن فيهم عنصر الطوارق. وفي ٦ نيسان/أبريل، وقّع جميع أعضاء جمعية صياغة الدستور الحاضرين، باستثناء اثنين من ممثلي التبو، وثيقة توافقية تعكس المواد المتفق عليها.

٣٠ - وعقدت جمعية صياغة الدستور جلسة جديدة في البيضاء في ١٠ نيسان/أبريل من أجل تعديل نظامها الداخلي، ولا سيما في ما يتعلق بمسائل النصاب القانوني وإجراءات التصويت على مشروع دستور جديد. ومع أن بعض أعضاء الجمعية واصلوا مقاطعتهم للعملية، فإن الأغلبية صوتت في ١٩ نيسان/أبريل على مشروع دستور جديد.

رابعا - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق الأمم المتحدة للدعم الانتخابي، الذي تديره البعثة بصورة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العمل مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في أنشطة التخطيط التي تركز بالدرجة الأولى على تعزيز القدرات التقنية للمفوضية. وتتعلق هذه الأنشطة أساساً بالتحضير للأنشطة الانتخابية المقبلة، والتثقيف والتوعية بالمسائل الانتخابية في أوساط صانعي القرارات الرئيسيين. وواصل الفريق تيسير الاتصالات بين المفوضية والهيئات النظيرة في المنطقة العربية، وتنسيق الجهود الانتخابية الدولية. وإضافة إلى ذلك، أسدى الفريق المشورة التقنية في المناقشات التي تيسرها الأمم المتحدة بشأن صياغة الدستور.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٣٢ - واصل جميع أطراف النزاع في ليبيا ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات لحقوق الإنسان، بعضها قد يرقى إلى مستوى جرائم الحرب، بينما ظل المدنيون يتحملون وزر الاقتتال الذي طال أمده والانتهاكات الناجمة عن تقوض القانون والنظام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت البعثة أعمال قتل غير مشروعة؛ وعمليات اختطاف وأخذ رهائن؛ وحالات اختفاء قسري وتعذيب؛ واعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، وعلى الصحفيين والمدونين على شبكة الإنترنت؛ وربما هجمات عشوائية على المدنيين.

٣٣ - وقدمت البعثة أيضاً الدعم إلى بعثة التحقيق التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنشأة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٠/٢٨. ووصف التقرير المنبثق عن التحقيق[(١)]، الذي عُرض على المجلس في آذار/مارس، طائفة واسعة من الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع، وقدم عدداً من التوصيات، مع التركيز بصفة خاصة على المساءلة وإعادة إرساء نظام القضاء في ليبيا.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استهلت البعثة أيضاً مشروعاً لإصدار بيانات شهرية عن الخسائر في صفوف المدنيين. وكانت غالبية الحالات التي وثقتها البعثة قد وقعت نتيجة للقصف وإطلاق النيران. وجرى أيضاً توثيق هجمات شُنت على أهداف محمية بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، قتل ما لا يقل عن ست مدنيين أو أصيبوا في مستشفيات. وفي ٢٣ آذار/مارس، أصيبت ممرضة أثناء تبادل لإطلاق النار في قاعة الانتظار بمركز بنغازي الطبي، في حين قتلت ممرضة وابنها البالغ من العمر عامين، في ٢٤ آذار/مارس، بينما كانا نائمين في شقتهما بمجمع مستشفى الزاوية. وأسفرت الاشتباكات التي وقعت بين الجماعات المسلحة المتناحرة بالقرب من مستشفى سبها في ٣١ آذار/مارس و ٣ نيسان/أبريل عن مصرع ثلاثة مدنيين، وأحد حراس المستشفى وأحد المقاتلين.

٣٥ - وسُجل أعلى عدد من الخسائر في صفوف المدنيين في بنغازي. وكان من الشواغل الرئيسية الزيادة في عدد الخسائر الناتجة عن مخلفات الحرب من المتفجرات، ولا سيما في صفوف المشردين داخلياً، بمن فيهم الأطفال، الذين كانون بصدد العودة إلى ديارهم. وأفاد مدنيون أيضاً بوقوع هجمات متعمدة على ممتلكاتهم، من جانب كل من مجلس شورى ثوار

---

(١) A/HRC/31/CRP.3، متاح على الموقع الشبكي لمجلس حقوق الإنسان.

بنغازي وعملية الكرامة، وشملت على وجه الخصوص حرق ونهب المنازل. وبقي عدد من المدنيين محاصرين في المناطق المتضررة في بنغازي، ومن بينها أحياء قنفودة والقوارشة وماريسا. وأدى رفض أطراف النزاع السماح بالإجلاء الآمن والطوعي لهؤلاء المدنيين إلى تعريضهم لخطر شديد. وقد أُردي ٣ مواطنين من بنغلاديش وآخر من باكستان رمياً بالرصاص في ٢٥ آذار/مارس بينما كانوا يحاولون الفرار من حي القوارشة.

٣٦ - وفي آذار/مارس، أدى اشتداد القتال في الزاوية إلى مقتل خمسة مدنيين، من بينهم ثلاثة أطفال. وقد اضطر المئات من الأسر إلى هجر منازلهم بحثاً عن ملاذ في مناطق أكثر أمناً. ودُمرت العديد من المنازل والممتلكات والمؤسسات التجارية أو تضررت، نتيجة للاقتتال أو بسبب الجماعات المسلحة التي تستهدف خصومها.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت البعثة أيضاً وقوع ١٨ عملية إعدام لأسرى. وفي ٢٠ آذار/مارس، وعقب حكم صادر عن محكمة من محاكم الشريعة التي نصبت نفسها بنفسها في درنة، أعدم مجلس شورى مجاهدي درنة ثمانية رجال اشتُبه في أنهم كانوا يدعمون جماعات مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية. وفي ٢٤ آذار/مارس، قامت جماعات مسلحة من ورشفانة باختطاف ستة رجال من منازلهم في الطويبية قبل أن تُعدمهم. وقد ظهرت على جثتهم آثار التعذيب. وفي سرت، وفي الفترة ما بين ٢٥ و ٢٨ آذار/مارس، أعدمت جماعات مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية ما لا يقل عن خمسة رجال، أُفيد بأن التهمة المنسوبة إليهم كانت هي الخيانة.

عمليات الاختطاف والتعذيب

٣٨ - واصلت الجماعات المسلحة في مختلف أنحاء ليبيا اختطاف المدنيين. واستُهدف الأشخاص على أساس انتماءاتهم الأسرية أو القبلية، وكذلك على أساس انتماءاتهم السياسية. واختُطف آخرون لأغراض الحصول على فدية أو إجراء تبادل للأسرى.

٣٩ - وقد اختُطف ٣ أطفال من إحدى الأسر في صرمان أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ولا يزالون قيد الاحتجاز. وفي حالة أخرى، عُثر في طرابلس أواخر شباط/فبراير على جثة طفل يبلغ من العمر ١١ عاماً وعليها آثار للتعذيب بعد أن اختطفته جماعة مسلحة. وقد قيل إن أسرة الطفل لم تتمكن من دفع الفدية المطلوبة.

٤٠ - ووثقت البعثة أيضا حالات تنطوي على الحرمان من الحرية والتعذيب في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في أقسام من مرفق احتجاز معيتيقة في طرابلس الذي تسيطر عليه قوة الردع الخاصة، وفي مركز احتجاز أبو سليم، وفي مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة جماعات

مسلحة أخرى في طرابلس. وسجلت انتهاكات واعتداءات مماثلة في مرافق الاحتجاز بالبيضاء، وبني وليد، وبنغازي، والخمس، والمرج، وورشافنة، والزنتان.

٤١ - وكثيرا ما يحرم المحتجزون من زيارات أفراد الأسرة والمحامين، ويتعرضون للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة. ووثقت البعثة أربع حالات مستقلة من الوفيات عقب الاختطاف على أيدي جماعات مسلحة في بني وليد، والخمس، وطرابلس، والزنتان. وفي كل حالة، كانت جثث الضحايا تحمل علامات تدل على التعذيب. وفي حالة طرابلس، بدا أن الضحية كانت مستهدفة على أساس هويتها العرقية والقبلية. وذكر أن جماعات مسلحة من مصراتة تتمركز في خلة الفرجان في طرابلس اختطفت رجلا من تاورغاء يبلغ من العمر ٢٦ عاما في ٢١ آذار/مارس. وعُثر فيما بعد على جثته في مستودع الجثث بطرابلس وقد غطتها كدمات ورضوض.

٤٢ - واستهدفت المجموعات المسلحة النساء أيضا. ففي بنغازي، لا تزال امرأة عمرها ٦٥ سنة قيد الاحتجاز التعسفي منذ ١١ شهرا، بسبب صلات مزعومة لأولادها مع مجلس شورى ثوار بنغازي. ولم توجه إليها أي تهمة بعد.

الفئات المعرضة للخطر

٤٣ - ما زال المهاجرون وملتمسو اللجوء واللاجئون يواجهون مجموعة من الانتهاكات، منها التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة في أماكن الاحتجاز التي تديرها دائرة مكافحة الهجرة غير القانونية، أو على يد الجماعات المسلحة. ويعاني العديد من المحتجزين، الذين كثيرا ما يقبعون في زنزانات مكتظة دون ما يكفي من الهواء النقي أو الإصحاح أو الفراش أو الغذاء أو الرعاية الطبية، من الضرب ويتعرضون للسخرة.

٤٤ - وظل الأطفال يتعرضون لعمليات القتل خارج نطاق القانون، والاختطاف والاحتجاز التعسفي، وكانوا أيضا من بين الضحايا المدنيين خلال أعمال القتال. وفي غالب الأحيان، كان الأطفال محتجزين مع الكبار، وليس في أماكن مستقلة كما يقتضيه القانون الدولي لحقوق الإنسان. وكانت الجماعات المسلحة في كثير من الأحيان تستهدف النساء لاختطافهن واحتجازهن تعسفا بسبب انتماءات أفراد أسرهن. وغالبا ما تحتجز النساء في مرافق لا توجد فيها حارسات.

٤٥ - واستمرت عمليات الاختطاف والهجمات العنيفة ضد الناشطين الاجتماعيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٨ آذار/مارس، اختطف ناشط سياسي في بنغازي، واستجوب وقيل إنه تعرض للضرب قبل الإفراج عنه بعد أسبوع. وفي ١٧ آذار/مارس، اغتيل مدافع

بارز عن حقوق الإنسان، هو عبد الباسط بو ذهب، في درنة بجهاز متفجر يدوي الصنع وُضع تحت سيارته. ولا يزال يُجهل مصير ثلاثة مدونين اختطفوا في بنغازي في ٢٨ آذار/مارس. وفي سياق آخر في طرابلس، اختطف أحد المدونين على يد جماعتين مسلحتين في ٣٠ آذار/مارس واحتجز لمدة أربعة أيام. وقيل إنه تعرض للتعذيب على يد مختطفيه، بأساليب منها تسليط كلب عليه ليخدشه.

٤٦ - وفي ٣٠ آذار/مارس، هاجم ١٢ رجلا مدججا بالسلاح محطة النبأ التلفزيونية. فهددوا الموظفين وضربوا واحدا منهم على الأقل، وطالبوا بإغلاق محطة التلفزيون. وفي ٣ نيسان/أبريل، أسفر هجوم ثان تعرضت له المحطة باستخدام المتفجرات وإطلاق النار عن إلحاق أضرار جسيمة بالمبنى. غير أن المحطة استأنفت البث منذ ذلك الحين.

العدالة الانتقالية

٤٧ - في إطار الجهود التي تبذلها لجنة الحوار المشتركة بين مصراتة وتاورغاء لتنفيذ وثيقة خارطة طريق ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى أعضاء اللجنة للاجتماع مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأحرز تقدم في إنجاز دراسة استقصائية غير تقنية لتقييم مستويات التلوث بالألغام والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب في طمينة، والكرزاز، والكراريم، وتاورغاء. إلا أن أعمال التقييم في تاورغاء توقفت في أوائل آذار/مارس بعد رفض الجماعات المسلحة المصراتية توفير مزيد من الأمن. وناقش اجتماع ثان للجنة المشتركة الممارسات الجيدة المستخدمة في إطار برامج التعويض على الصعيد العالمي، وبدأ تناول تفاصيل برنامج اللجنة نفسها.

النظام القضائي والجنائي

٤٨ - تمكن ٢٤ سجينا من الفرار من السجن في زليتن بعد هجوم صاروخي وقع في ١٦ آذار/مارس. وكان من بينهم مجرمون ومحتجزون لأسباب متصلة بالنزاع، أعيد إلقاء القبض على سبعة منهم لاحقا. ولزم إغلاق المرفق ونقل بقية المحتجزين إلى مصراتة بسبب الأضرار الجسيمة التي لحقت به.

٤٩ - وفي ١ نيسان/أبريل في الزاوية، قتل رميا بالرصاص ٤ محتجزين من مرفق احتجاز النصر، الذي تديره دائرة مكافحة الهجرة غير القانونية، وأصيب ٢٠ آخرون بجروح إثر محاولة هروب على ما يبدو. وأصيب أحد الحراس أيضا. وأبرزت هذه الحالة استمرار القلق البالغ من الحالة العسيرة التي يعاني منها المهاجرون وملتمسو اللجوء واللاجئون في ليبيا، بما في ذلك ظروف معاملتهم واحتجازهم لفترات طويلة.

٥٠ - وظل استمرار القتال وانعدام الأمن يعيقان أداء مهام المحاكم، لا سيما في بنغازي، ودرنة، وسرت.

جيم - قطاع الأمن

الدعم المقدم لليبيا في التخطيط للترتيبات الأمنية المؤقتة

٥١ - ظل أحد محاور التركيز الأساسية في عمل البعثة فيما يتعلق بمسائل الأمن هو تقديم الدعم للجنة الأمنية المؤقتة في التخطيط لتنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة الواردة في الاتفاق السياسي الليبي. وتشمل العناصر وضع خطة عمل شاملة لتيسير دخول مجلس الرئاسة الليبية إلى طرابلس؛ والدعم الدولي للمؤسسات الأمنية الليبية؛ وتعزيز وقف إطلاق النار على نطاق البلد، بما في ذلك في بنغازي.

٥٢ - ووفقا لاستراتيجية العمل في ما يتعلق بالترتيبات الأمنية المؤقتة، وبالتعاون مع اللجنة الأمنية المؤقتة، تشاورت البعثة مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الأمنية الليبية. وركزت المناقشات على جملة أمور منها وضع مدونة لقواعد السلوك تنظم سلوك الجماعات المسلحة؛ وحصر وحدات الشرطة والجيش القادرة على توفير الحماية لمجلس الرئاسة وحكومة الوفاق الوطني؛ ووضع مفهوم من أجل إنشاء حرس رئاسي. وفي أعقاب وصول مجلس الرئاسة إلى طرابلس، قدمت البعثة المشورة الاستراتيجية بشأن هياكل القيادة والتحكم وتسلسل تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة.

٥٣ - وبموازاة ذلك، عملت البعثة مع المجتمع الدولي على تحديد خيارات لتقديم الدعم الدولي لمؤسسات الأمن الليبية. وفي هذا الصدد، شاركت البعثة في مؤتمر عقد في روما يوم ١٥ آذار/مارس لإجراء مناقشات بشأن إمكانية توفير التدريب والتوجيه الدوليين في المستقبل للشرطة والجيش الليبيين، إذا طلبت السلطات الليبية ذلك. وستواصل البعثة تقديم الدعم إلى اللجنة الأمنية المؤقتة ومجلس الرئاسة في الجهود الرامية إلى وضع قائمة مفصلة بالاحتياجات الحيوية لعرضها على الفور على المجتمع الدولي للنظر فيها.

٥٤ - وقام فريق صغير تابع للبعثة بعدد من الزيارات إلى طرابلس في نيسان/أبريل لمناقشة متطلبات زيادة تطوير الترتيبات الأمنية المؤقتة في طرابلس مع أعضاء مجلس الرئاسة واللجنة الأمنية المؤقتة. ومن هذه المتطلبات اعتماد آلية لرصد وفاء الجماعات المسلحة بالتزاماتها بموجب الاتفاق السياسي الليبي ووضع وتنفيذ خطة لتوفير الأمن للوزارات الرئيسية والمواقع الاستراتيجية الأخرى بواسطة وحدات الشرطة وواحدت الجيش النظامية.

إدارة الأسلحة والذخيرة

٥٥ - في إطار الجهود الرامية إلى معالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في الأسلحة والذخائر غير المؤمنة في جميع أنحاء ليبيا وتأثيرها على منطقة الساحل نتيجة انتشارها، أكملت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مقترحات بشأن وثيقة إطارية لإدارة الأسلحة والذخيرة في ليبيا، من المقرر تقديمها إلى حكومة الوفاق الوطني لتنظر فيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت الدائرة أيضا برنامجا تدريبا لفائدة المرأة الليبية في مجال التوعية بمخاطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

دال - تمكين المرأة

٥٦ - واصلت البعثة تعزيز دور المرأة في العملية السياسية. ففي ١٠ آذار/مارس، نظمت البعثة حدثا بمناسبة اليوم الدولي للمرأة ضم أكثر من ٣٠ من النساء والرجال الليبيين لمناقشة مسألة النهوض بالمرأة، لا سيما دور المرأة في تعزيز السلام.

٥٧ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٥ آذار/مارس، اشتركت البعثة والبرنامج الإنمائي في تقديم الدعم لست من النساء الليبيات للمشاركة في الدورة الستين للجنة وضع المرأة المعقودة في نيويورك. ومثلت المشاركات الليبيات مجلس النواب، والمؤتمر الوطني العام، والحوار السياسي، والمجتمع المدني. وبالتعاون مع سويسرا وهولندا، نظمت البعثة نشاطا جانبيا متعلقا بليبيا في ٢٣ آذار/مارس حضره أكثر من ٦٠ شخصا من بعثات الدول الأعضاء، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، وكيانات الأمم المتحدة.

٥٨ - وواصلت البعثة الترويج لإدراج أحكام متعلقة بالمسائل الجنسانية في مشروع الدستور، بسبل منها تيسير لقاءات بين الناشطات في ليبيا وأعضاء هيئة صياغة الدستور. وأتاحت هذه الاجتماعات للمرأة الليبية فرصة لتقديم إسهامات، بما في ذلك في ما يتعلق بنظم الحصص الانتخابية وحق المرأة الليبية المتزوجة بشخص غير ليبي في نقل جنسيتها إلى أطفالها.

هاء - تنسيق المساعدة الدولية

٥٩ - أسفر وصول مجلس الرئاسة إلى طرابلس عن توليد زخم جديد للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في ما يتعلق بتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى ليبيا. ففي ٣١ آذار/مارس، عقدت البعثة في تونس، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، منتدى الخبراء الليبيين الثالث للتعاون الإنمائي. وركزت المناقشات على سبل التصدي لبعض التحديات الملحة التي تواجهها ليبيا؛ وتدني مركز المرأة ووجودها في الحياة

العامة؛ وتعزيز المجتمع المدني؛ وتطرف الشباب؛ والعمليات الرامية إلى وضع خطة تنمية وطنية متكاملة لليبيا.

٦٠ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، عقدت الأمم المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية اجتماعا في تونس لكبار المسؤولين لمناقشة الدعم الدولي لحكومة الوفاق الوطني. وفي ذلك الاجتماع، تم التوصل إلى اتفاق بشأن تفعيل الهيكل المقترح لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى ليبيا، الذي يعكس الرؤية التي عرضها مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني، ويضع آلية للتعاون على تقديم الدعم الدولي في الوقت المناسب استنادا إلى الأولويات الوطنية. ومن بين هذه الأولويات استعادة الأمن والاستقرار؛ والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج باعتباره أولوية أساسية في الأجل المتوسط؛ والإنعاش الاقتصادي، بما في ذلك تعزيز دور القطاع الخاص؛ والحوكمة الشاملة للجميع على الصعيدين الوطني والمحلي؛ واستعادة الخدمات الأساسية.

٦١ - واستُهل في ١٢ نيسان/أبريل مشروع مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا الذي أعده البرنامج الإنمائي بحضور وزير التخطيط المعين التابع لحكومة الوفاق الوطني، وأحد كبار المسؤولين في الحكومة الألمانية، وممثلي ٤٧ دولة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى. ويهدف المشروع إلى دعم حكومة الوفاق الوطني في توسيع قاعدة الدعم الذي تحظى به لدى السكان عن طريق تدخلات سريعة وملموسة. ويشمل ذلك إصلاح البنى التحتية الحيوية، واستعادة الخدمات الرئيسية على المستوى المحلي، وتعزيز التعامل بين الحكومة المركزية والبلديات. ومنذ بدء المشروع، بلغت التبرعات المعلنة من الدول الأعضاء ٣٠ مليون دولار تغطي فترة سنتين.

٦٢ - وفي شباط/فبراير، في إطار الجهود المبذولة لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال دعم التحول الديمقراطي في ليبيا، قدم البرنامج الإنمائي المساعدة التقنية إلى مبادرة للتوعية بالنزاعات تهدف إلى إنشاء ''مجموعة قيادية'' ليبية لتكون بمثابة منبر لإنجاز تحليلات مشتركة للنزاعات تسترشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بها في عملهما في ليبيا في ما يتعلق بالمسائل المرتبطة بقدرة الحكومة على أداء مهامها، وبالإنعاش، والمرحلة الانتقالية بعد انتهاء النزاع.

واو - المساعدة الإنسانية

٦٣ - ظلت خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة بليبيا تعاني من نقص شديد في التمويل. ونتيجة لذلك، ما زالت دوائر العمل الإنساني عاجزة عن تلبية الاحتياجات في ليبيا تلبية

تامة. فمنذ بدء تنفيذ الخطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، لم تتلق حتى ٣٠ نيسان/أبريل سوى ١٨,٢ في المائة من التمويل المطلوب، البالغ في المجموع ٣٠ مليون دولار. وبلغت المخصصات المرصودة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من ذلك المبلغ ما قدره ١٢ مليون دولار، تغطي ١٢ مشروعا. وانعقد في مدينة تونس الاجتماع الثاني للشركاء الوطنيين والدوليين في العمل الإنساني العاملين في ليبيا في ٣٠ آذار/مارس، وركزت المناقشات فيه على الثغرات والتحديات المتعلقة بتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية، وعلى أدوات التنسيق الرئيسية، وتعزيز الاستجابة من خلال إقامة الشراكات.

٦٤ - وتشير أرقام مستقاة من المنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد المشردين داخليا في ليبيا، باستثناء بنغازي، بلغ ٦٢٢ ٣٣١ مشردا، بالإضافة إلى ٣٦٢ ١٥٠ عائدا و ٣٧٠ ١٤٢ مهاجرا. وحسب الأرقام الرسمية التي قدمتها بلدية بنغازي، يبلغ عدد المشردين داخليا في المدينة ٠٠٠ ١٨٠ مشرد.

٦٥ - ورغم النقص في التمويل، واصلت وكالات الأمم المتحدة تقديم خدمات الإغاثة والمساعدة الإنسانية العاجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية إلى ١٠٠ ٥٩ شخص، معظمهم مشردون داخليا. وزوّدت منظمة الصحة العالمية البيضاءَ وبنغازي وطرابلس وزليتن بشحنات كبيرة من الأدوية واللوازم المنقذة للحياة. وسُلّمت مجموعات من مواد إسعاف المصابين ولوازم للعلاج العاجل بمضادات الفيروسات العكوسة بناء على الاحتياجات والأرقام التي قدمتها وزارة الصحة الليبية. وإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة الصحة العالمية خمس مجموعات من مستلزمات علاج أمراض الإسهال، و ٢٠ مجموعة من اللوازم الصحية لحالات الطوارئ مقدمة بالاشتراك مع وكالات أخرى، وثلاث مجموعات من مواد إسعاف المصابين لفائدة نحو ٠٠٠ ٢٧ مريض في حالة حرجة. وقُدمت عقاقير مضادة للملاريا وأدوية لمرض الليشمانيات، وكان ٠٠٠ ١٠ كيس دم في طور الشحن إلى بنغازي. وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة، سلّمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ما عدده ١,٥ مليون جرعة من اللقاحات ضد شلل الأطفال قبل انطلاق حملة التطعيم التي بدأت في ١٦ نيسان/أبريل واستهدفت أكثر من ١,٢ مليون طفل.

٦٦ - ودعمت اليونيسيف مشاركة ٥٩٣ طفلا في برامج مجتمعية منظَّمة ومتواصلة لتقديم الحماية والدعم النفسي إلى الأطفال تعمل انطلاقا من أماكن ثابتة أو متنقلة ملائمة للأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، وزّع شركاء منفذون تدعمُهم اليونيسيف مجموعات من المواد الترفيهية على ٤٥٣ طفلا في جميع أنحاء ليبيا. وتمّ التوصل في أواخر شباط/فبراير إلى اتفاق بين

اليونيسيف ومجلس بلدية الزنتان لإنشاء لجنة توجيهية مشتركة لوضع خطة شاملة تتعلق بتسريح الأطفال المشاركين في النزاع المسلح وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

٦٧ - وحتى ١٣ نيسان/أبريل، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلت ٢٣٧ لاجئا آخر منذ أواخر شباط/فبراير، وبذلك بلغ مجموع اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين ٠٠٠ ٣٧ لاجئ وطالب لجوء. ويقدر أن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الموجودين في ليبيا يقارب ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ وطالب لجوء، ويُعتقد أن نصفهم مواطنون سوريون، ويليهم الفلسطينيون والصوماليون والسودانيون والإريتريون وغيرهم. وواصل شركاء مفوضية شؤون اللاجئين زيارة مراكز الاحتجاز الموجودة في طرابلس ونواحيها ليقدموا المساعدة الطبية. وتلقى أكثر من ٥٠٠ ١ شخص استشارات طبية في آذار/مارس. وفي نيسان/أبريل، أنقذ خفر السواحل الليبيون أكثر من ٧٥٠ شخصا، وأُنزلوا في الزاوية وطرابلس حيث قدم شركاء المفوضية المساعدة إليهم.

٦٨ - وفي الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١٤ نيسان/أبريل، سجلت المنظمة الدولية للهجرة وصول ٠٨٢ ١٥ مهاجرا إلى السواحل الأوروبية عبر ممر وسط البحر الأبيض المتوسط. ولقي ٧٣٥ مهاجرا في المجموع حتفهم أثناء عبورهم. وفي إطار آخر، يسّرت المنظمة الدولية للهجرة إعادة ٣٤٧ مهاجرا إلى أوطانهم في بنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، ومالي، ونيجيريا. وأكملت المنظمة الدولية للهجرة توزيع ٨٣٨ ١ مجموعة من المواد غير الغذائية و ٩٠٤ ١ مجموعات من لوازم النظافة الصحية على المهاجرين الموجودين في مراكز الاحتجاز وإلى آخرين أُنقذوا في عرض البحر وهم محتجزون حاليا في مراكز الاحتجاز في الزاوية وأبو سليم.

٦٩ - وواصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تنفيذ برنامجها للتصدي العاجل لتفشي أنفلونزا الطيور عن طريق تعزيز الخدمات البيطرية في ليبيا. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة أيضا المساعدة الطارئة إلى الهيئة الزراعية الليبية لمواجهة تنامي مشكلة تفشي سوس النخيل.

٧٠ - ولمواجهة ما أُبلغ عنه من ضرر وتدمير لحقا بالتراث الثقافي وحفريات غير مشروعة في ليبيا، واصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، التعاون مع مصلحة الآثار الليبية في مراقبة مواقع التراث العالمي بواسطة التصوير الساتلي. وساعدت اليونسكو أيضا في تنمية قدرات المؤسسات الثقافية الليبية في مجال التأهب للمخاطر واتخاذ التدابير الأمنية بشأن المواقع والمتاحف المعرضة للمخاطر والمهددة بها.

خامسا - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والترتيبات الأمنية

٧١ - تبلغ الموارد المعتمدة للبعثة لعام ٢٠١٦ ما مجموعه ٥٠٠ ١٨١ ٤١ دولار. وتغطي الميزانية تكاليف ملاك وظيفي يتألف من ١٩٥ وظيفة ووظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة. ونظرا للظروف الأمنية في ليبيا، لا يزال موظفو البعثة الدوليين موجودين في مدينة تونس، حيث أنشأت البعثة مقرا مؤقتا لها. وحتى ٣١ آذار/مارس، نشر في المجموع ١٢٥ من موظفي البعثة الدوليين و ٣ من الأفراد المقدمين من الحكومات و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة في مدينة تونس، و ٢٩ موظفا وطنيا إضافيا في ليبيا. وإلى جانب ذلك، يوجد ثلاثة موظفين دوليين وموظف من فئة الخدمات العامة في المقر، ويوجد ٤ موظفين في مركز الخدمات العالمي في بريندیزي بإيطاليا.

٧٢ - وقد اعترف مجلس الأمن، في قراره ٢٢٧٣ (٢٠١٦)، بحاجة البعثة إلى إعادة وجودها في ليبيا، واتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة في هذا الصدد، وطلب إليّ أن أقدم تقريرا في هذا الصدد. ومنذ ٣٠ آذار/مارس، أقامت البعثة رحلات جوية منتظمة من مدينة تونس إلى طرابلس ومدن أخرى في ليبيا. ويسِّر ذلك إرساء وجود منتظم لموظفين من البعثة في البلد يركّز عملهم أساسا على دعم المجلس الرئاسي واللجنة الأمنية المؤقتة التابعة له. ومع أن هذا العمل أساسي في دعم المجلس الرئاسي وما يبذله من جهود لترسيخ وجوده في العاصمة وتدبير الشؤون العاجلة للدولة، لم تستطع البعثة إعادة إنشاء مكتبها في طرابلس ونشر الموظفين بشكل دائم في الميدان. ولا يزال الحال على ذلك رغم الطلبات المتكررة من المجلس الرئاسي بنقل البعثة فورا إلى طرابلس.

٧٣ - وكما ذكرت أعلاه، ما زالت الحالة الأمنية على أرض الواقع غير مستقرة إلى حد كبير، إذ تشهد عددا كبيرا من الحوادث المرتبطة بالنزاع المسلح والإرهاب. فبالإضافة إلى شنّ تنظيم الدولة الإسلامية عددا من هجمات الكر والفر على المنشآت النفطية في المنطقة الوسطى، لجأ التنظيم في الآونة الأخيرة إلى شنّ هجمات باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع وأخرى انتحارية محمّلة على مركبات. ويثير النشاط الإجرامي بدوره قلقا بالغا، إذ ينطوي على حوادث اختطاف السيارات وعمليات الاختطاف طلبا للفدية. ويشكل هذا الوضع خطرا جسيما يهدد السكان المحليين وغيرهم من الأجانب الموجودين في ليبيا، ويطرح تحديات صعبة أمام عمليات الأمم المتحدة على أرض الواقع.

٧٤ - وفي تقريري السابق المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ (S/2016/182)، أبلغت مجلس الأمن عن إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الفترة من ١١ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير. وقد أوصى باتخاذ ترتيبات أمنية محددة وضرورية ليتسنى

إعادة ترسيخ وجود الأمم المتحدة في طرابلس بصورة مأمونة وآمنة. ومن الأولويات نشر فريق أمني مسلح كبير يتبع للأمم المتحدة، بوصف ذلك شرطا أساسيا ليعود الممثل الخاص للأمين العام، وغيره من كبار مسؤولي الأمم المتحدة وأفرقتهم، عودة دائمة إلى طرابلس. وستحتاج أماكن عمل البعثة في طرابلس إلى تعزيزات أمنية وعمليات تحديث للبنى التحتية، مما يستتبع زيادة في الموارد البشرية فيما يتعلق بمهام دعم البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، تعيد البعثة تنظيم جهازها الأمني بغية تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، مع ضمان الإدارة المأمونة للعمليات الداخلية التي تتزايد درجة تعقيدها ووتيرتها.

٧٥ - وفي هذا الصدد، قدمت البعثة طلبا بالإذن في الدخول في التزامات بحوالي ١٠ ملايين دولار كوسيلة للحصول على الموارد المطلوبة. ومع ذلك، لضمان استمرار هذه الجهود، ستحتاج البعثة إلى زيادة كبيرة في الموارد والدعم اللوجستي في سياق تسارع وتيرة العودة إلى ليبيا.

٧٦ - وشُرع في عملية تخطيط، بالتنسيق مع المقر، لتيسير الإسراع بتنفيذ التوصيات التي أصدرتها بعثة تقييم الاحتياجات، ودعم المرحلة المقبلة من عمل الأمم المتحدة في ليبيا على صعيد كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة للعمل الإنساني والفريق القطري. وستؤدي هذه العملية دورا أساسيا في ضمان اتباع نهج منسق وتأمين الموارد والدعم المطلوب لتيسير أعمال البعثة في الفترة الحرجة القادمة.

٧٧ - ويظل الهدف الرئيسي للأمم المتحدة في ليبيا هو أن تُكمل بنجاح عملية الانتقال الديمقراطي من خلال تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وفي ظل الأوضاع السياسية والأمنية المتغيرة في ليبيا، ستواصل البعثة استعراض المساعدة التي يجب أن تقدمها ضمن إطار ولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بالعملية السياسية والترتيبات الأمنية. وسيلزم أيضا أن يؤخذ في الحسبان بلورة رؤية طويلة الأجل، يكون محط تركيزها المصالحة الوطنية ومنع نشوب النزاعات وكذلك زيادة التركيز على دعم الترتيبات الأمنية، وبالأخص الجهود الرامية إلى تقديم المشورة بشأن المساعدة الأمنية المقدمة إلى السلطات الليبية ودعم تلك المساعدة وتنسيقها. وسيلزم أيضا أن تأخذ هذه الرؤية في الاعتبار تقديم الدعم إلى المؤسسات الرئيسية، ومنها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى تدهور حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية، يجب أن تواصل البعثة عملها في رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وفي تنسيق المساعدة الإنسانية والإنمائية الدولية.

٧٨ - وللاستمرار في تلبية الاحتياجات الخاصة في ليبيا، قد تقتضي الضرورة تعديل عناصر من الولاية بالتشاور مع السلطات الليبية. وما يُحتمل أن يدخل على الولاية من تعديلات قد

يستدعي أيضا إدخال تغييرات على الهيكل التنظيمي والملاك الوظيفي الحاليين للبعثة. وتحقيقا لهذه الغاية، سأواصل إطلاع مجلس الأمن على ما يجري في سياق مضي البعثة قدما بأعمال إعادة ترسيخ وجودها في ليبيا وتقييمها للدعم الذي ستقدمه في المرحلة المقبلة من عملية الانتقال الديمقراطي للبلد.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٧٩ - رغم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، ما زالت تحديات سياسية وأمنية خطيرة تعوق تنفيذه تنفيذا تاما. ومع ذلك، يذكر قادة ليبيا بأن الاتفاق الذي انضموا إليه قبل خمسة أشهر ما زال يشكل الإطار الوحيد المتاح لإنهاء النزاع وإحلال السلام إلى ليبيا، وهو يتيح أيضا في الوقت ذاته خريطة طريق قابلة للتطبيق لإدارة الفترة المتبقية من الفترة الانتقالية. ولذلك فمهمة المضي قدما بالعملية السياسية يجب أن يضطلع بها في المقام الأول قادة ليبيا. وإني أشجعهم على إبداء نفس ما أظهروه على مدى عملية الحوار السياسي من عزم وشجاعة وحسن نية بغية تيسير التنفيذ الكامل وغير المشروط للاتفاق السياسي الليبي.

٨٠ - وفي هذا الصدد، أحث جميع المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي على أن تتخذ خطوات فورية للوفاء بالتزامات كل منها على النحو المبين في الاتفاق، ضمن الأطر الزمنية المحددة. فلا يمكن أن يكون ثمة أي أمل قابل للتحقق في تنفيذ الاتفاق بنجاح، وفي فترة انتقالية يمكن فيها معالجة التحديات العاجلة بفعالية، وفي إمكانية بدء عملية بناء دولة ديمقراطية عصرية وحديثة ترتكز على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان إلا بالتمسك بالمصالح الوطنية العليا لليبيا من خلال روح الشمول والمصالحة.

٨١ - ويدل دخول مجلس الرئاسة بسلام إلى طرابلس والترحيب الذي لقيه منذ ذلك الحين على الرغبة القوية لدى الشعب الليبي في السلام والاستقرار، وفي إحراز تقدم نحو إنهاء حالة الانقسام السياسي والمؤسسي التي تعصف بالدولة الليبية. والشعب الليبي يتوقع من السلطات الجديدة التحرك بسرعة ويطالبها بذلك من أجل تحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بتوفير الأمن، وبناء المؤسسات وإصلاحها، وكذلك تقديم الخدمات. ولذلك، من الضروري أن يمد مجلس الرئاسة يده إلى جميع الجهات الفاعلة في القطاعين السياسي والأمني وأن يسرِّع وتيرة الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية تمكنه من الاضطلاع بمسؤولياته، وفقا للاتفاق السياسي الليبي.

٨٢ - وكما كان الحال مع الإدارات السابقة، من التحديات الرئيسية التي تواجه السلطات الانتقالية الجديدة في ليبيا الحاجة الماسة إلى التصدي لانتشار الأسلحة على نطاق واسع

والعدد الكبير من الجماعات المسلحة. فمع أن هذه الجماعات خاضعة إسميا لسلطة الدولة، فإن غالبيتها ما زالت تعمل خارج نطاق السيطرة الفعلية للدولة والحكومة الليبيتين. ومن الحيوي أن تضع السلطات الليبية خطة قابلة للتنفيذ تمهد الطريق للدولة من أجل ممارسة سيطرة مطلقة بشكل تدريجي على استخدام القوة، على النحو المبين في الأحكام ذات الصلة من الاتفاق السياسي الليبي. وهذا يشمل إنشاء مؤسسات أمنية احترافية تابعة للدولة، وتحقيق النجاح في تسريح المقاتلين وإدماجهم أو إعادة إدماجهم، وتنفيذ برامج إصلاحية فعالة في مجالي الدفاع والشرطة. وإني ممتن للدول الأعضاء لمواصلتها التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بحظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا، وامتناعها عن المشاركة في أعمال القتال المسلح، التي يمكن أن تغير بشكل خطير مسار ما أحرز من تقدم على الجبهة السياسية وتقوض رئاسة مجلس حكومة الوفاق الوطني.

٨٣ - وما زلت أشعر بجزع شديد إزاء الخطر الذي ما زالت تشكله الجماعات المتطرفة والإرهابية، وفي مقدمتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على ليبيا والمنطقة. فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار جهود تنظيم الدولة الإسلامية الرامية إلى توطيد وجوده في ليبيا، مستفيدا في ذلك من الانقسامات السياسية والمؤسسية المشهودة في العامين الماضيين، وكذلك من ضعف مراقبة الحدود وشبكة الجماعات الإرهابية العاملة في البلدان المجاورة لليبيا والمنطقة بصفة عامة. ومحاولات تنظيم الدولة الإسلامية المتكررة للتوغل في منطقة الهلال النفطي خلال الفترة المشمولة بالتقرير يجب أن تكون بمثابة تذكير بالحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل وجماعي من جانب مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني من أجل قيادة الجهود المبذولة لمكافحة ذلك التهديد والقضاء عليه. والأمم المتحدة والمجتمع الدولي مستعدان لمساعدة السلطات الليبية وملتزمان بتقديم هذه المساعدة في مكافحة تلك الجماعات الإرهابية التي دافعها هو نشر ثقافة التطرف والعنف والدمار.

٨٤ - ومع الترحيب بالتقدم المحرز في مكافحة الجماعات الإرهابية في بنغازي ودرنة وصبراته، ألاحظ احتمال نشوب أعمال قتال مسلح بين الجهات الفاعلة العسكرية نتيجة عدم وجود قيادة وهيكل عسكريين موحدين. وفي هذا الصدد، سيوفر الالتزام السياسي القوي من جانب مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني، إلى جانب اتباع نهج منسق وموحد من جانب المجتمع الدولي، أفضل فرصة لمنع نشوب نزاع مسلح كامل النطاق في ليبيا، واستعادة الأمن العام في جميع أرجاء البلد ومكافحة الإرهاب.

٨٥ - ويساورني القلق بشكل خاص من الخسائر المدنية الناجمة عن النزاع الدائر في البلد، والأنباء التي تفيد بوقوع هجمات تستهدف البنى التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات.

وإن من مسؤولية الأطراف المشاركة في أعمال القتال أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتجنب الخسائر في صفوف المدنيين ومنع وقوع إصابات بينهم وإلحاق الأضرار بالمنشآت المدنية، ولا سيما المستشفيات وغيرها من المرافق الطبية، وضمان وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق حيثما كانت ثمة حاجة إليها.

٨٦ - وإني أدعو أيضا كافة الأطراف إلى اتخاذ خطوات حاسمة لإنهاء جميع أشكال الاختطاف بسبب الانتماءات القبلية أو الأسرية أو السياسية، وتيسير الإفراج الفوري وغير المشروط عن كل المحتجزين بناء على تلك الأسباب، مع كفالة معاملة المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية. وأحث أيضا السلطات الليبية على التحرك بسرعة وبحزم من أجل إجراء تمحيص قضائي لحالات جميع المحتجزين حاليا حتى يتسنى الإفراج عمَّن هم محتجزون بشكل غير قانوني ومحاكمة الآخرين في ظروف عادلة. ويجب سحب سلطة الاعتقال والاستجواب والاحتجاز من الجماعات المسلحة تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من الاتفاق السياسي الليبي.

٨٧ - وما زال العنف وانعدام الأمن يؤثران أثرا مدمرا على حياة السكان المتضررين من النزاع داخل ليبيا. وقد تسببت التحركات الأخيرة التي قام بها المشردون داخليا في محاولة للعودة إلى ديارهم في تعريض العائدين إلى الخطر الذي تشكله مخلفات الحرب من المتفجرات، ولا سيما في منطقة بنغازي الشديدة التلوث. وما زال تمويل البرامج التي تتصدى لهذه المخاطر غير كاف إلى حد كبير. ولذلك، فإني أحث المجتمع الدولي على التبرع لخطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا، التي توفر إطارا للتخفيف على الفور من محنة ملايين الناس المحتاجين إلى المساعدة في ليبيا.

٨٨ - ويشكل استمرار تزايد تدفق المهاجرين واللاجئين الذين يركبون البحر في رحلات محفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط من ليبيا إلى أوروبا تذكيرا بالحاجة الملحة إلى بذل المزيد لمنع وقوع خسائر لا لزوم لها في الأرواح في عرض البحر وتحسين الظروف المعيشية للمهاجرين في ليبيا، الذين يحتجز الكثيرون منهم في مراكز استقبال تعرف الاكتظاظ وقلة الموظفين. ومن الضروري للسلطات الليبية والمجتمع الدولي اتخاذ إجراء فوري لمقاضاة المهربين والمتجرين بالبشر ودعم برامج الحماية الإنسانية في ليبيا.

٨٩ - وللحفاظ على الزخم السياسي الحالي، من الحيوي أن تزود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالموارد اللازمة لتتمكن من إعادة إرساء وجودها بالكامل في العاصمة الليبية وخارجها. ويجب أن يسترشد النهج الذي تتبعه هيئات الأمم المتحدة في ليبيا، في جوهره، باحتياجات وأولويات حكومة الوفاق الوطني، وأولى الخطوات ترسيخ سلطتها في طرابلس. وفي سياق تحقق ذلك، ينبغي أن يكون المفهوم الشامل الذي تعتمده الأمم المتحدة في

المستقبل متسما بالتجاوب والمرونة. وتمشيا مع هذا النهج، إني أعول على الدول الأعضاء لتواصل تزويد البعثة بما يلزمها من موارد مالية ولوجستية وأمنية.

٩٠ - وتحقيقا لهذه الغاية، أوصي بأن يجدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة ستة أشهر بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة في المجالات المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ٢٢٣٨ (٢٠١٥) و ٢٢٧٣ (٢٠١٦). فهذه الفترة ستمكن البعثة من مواصلة دعم السلطات في سياق إرساء وجودها في البلد وستُتيح فرصة للعمل معها في ما يتعلق بأولوياتها في مجال المساعدة الدولية. وستتيح أيضا وضع رؤية طويلة الأجل للدعم المقدم من الأمم المتحدة ومشاركتها في عملية الانتقال السياسي في ليبيا واستمرار الجهود التي تبذلها البعثة لإعادة إرساء وجودها في ليبيا.

٩١ - وأود أن أعرب عن امتناني للمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء لما تقدمه من دعم قوي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في ليبيا من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناني لموظفي البعثة ومنظومة الأمم المتحدة على جهودهم في هذه المرحلة الحرجة، وأشيد بممثلي الخاص، مارتن كوبلر، لما يبديه من قيادة ولما يبذله من جهود دؤوبة لدعم الليبيين في استئناف انتقالهم الديمقراطي.